



بالتعاون مع كلية «هارفارد» للسنسة التاسعة على التوالي «الدراسات المصرفية» يقدم برنامج «تطوير القيادات بالبنوك»



د.محمد الهاشل

الهاشل: البرنامج

مشروع تنموي

لتطوير الكوادر



الوطنية

الإمارات العربية – وبين أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال قد بدأ منذ عام 2009، موضحاً أن البرنامج الذي تقدمه كلية هارفارد للعام التاسع على التوالي يعتبر أول برنامج خاص تقدمه الكلية على مستوى دول الخليج، حيث أن الكلية تنتقسي، بعناية وبناء على اعتبارات عديدة، المشاريع التي تنفذها خارج مقرها في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية. وذكر المحافظ أن رغبة الكلية في مواصلة العمل مع معهد الدراسات المصرفية في الكويت هي دليل على نجاح هذا التعاون المتميز بين الجهتين.

وفيما يخص تصميم البرنامج، فقد أفاد الهاشل بأن محتوى البرنامج القادم الذي ستنفذه كلية هارفارد في عام 2018، سيقدم تحت عنوان «قيادة تنفيذ الاستراتيجية» في مجال الخدمات المالية، (Leading Strategy Execution in Financial Services)، ويتكون من محورين هامين هما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة».

وفيما يخص مدة البرنامج فهي ستة أيام تعقد خلال الفترة من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018، ويستهدف المدراء التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله على الأقل.

مماثلة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وذلك لتوسيع نطاق البرنامج ليكون برنامجاً إقليمياً. وذكر المحافظ أن البرنامج يعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، حيث عقد عام 2015 في الكويت.

وقد شارك في هذه البرامج – إلى جانب بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية – مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخليجية. أما بالنسبة للبرنامج القادم لعام 2018 فسيعقد في دبي – دولة

قال محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د.محمد الهاشل إن المعهد سيقوم، والسنة التاسعة على التوالي، بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، بتقديم برنامج خاص لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول الخليج وبعض دول الشرق الأوسط، وذلك خلال الفترة من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018.

وأوضح الهاشل أن البرنامج هو أحد المشاريع التنموية الاستراتيجية التي يتولى تنفيذها معهد الدراسات المصرفية، وذلك بهدف تطوير الكوادر الوطنية، والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي. وأضاف أن هذا البرنامج عقد للمرة الأولى في 2010 بالكويت، حيث اقتضت المشاركة في حينه على بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية الأعضاء في معهد الدراسات المصرفية.

ونظرا للنجاح الكبير الذي حققه البرنامج، وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه التجربة، فقد تم الاستمرار في تقديمه سنوياً منذ 2011 على مستوى دول مجلس

التعاون. وقد عزز هذا التوجه نحو تقديم البرنامج على مستوى دول مجلس التعاون رغبة

المخاطر على متداوليها. وأكد في طلبه من البنوك على ضرورة تعزيز جهودها نحو حماية العملاء من انتشار هذه العملة، خصوصاً أن «بيتكوين» افتراضية ولا يمكن تتبعها، وليس لها وجود ملموس، موضحاً أنها عبارة عن عملة رقمية، فائدتها الوحيدة إجراء تحويلات فورية إلى أي شخص في أي مكان في العالم عن طريق الإنترنت.

حملة تفتيش

من ناحية أخرى، قالت مصادر مصرفية أن بنك الكويت المركزي يرسل فريق تفتيش إلى كل المصارف الكويتية كإجراء دوري يتم على مدار العام ونكرت المصادر أن فرق التفتيش التي تجوب البنوك حالياً تقوم بتدقيق شامل على كل العمليات والتفاصيل داخل المصارف، إذ تعتبر تلك العملية الأكبر خلال العام وذلك للاطمئنان إلى الوضع المالي للمصارف، حتى تتم معالجة أي أمر أو ملاحظة قبل إغلاقات البيانات المالية السنوية، وتحديد المخصصات المطلوبة سواء الحكومية والعامّة أو المحددة، والكشف عن مدى التزام البنوك بالالتزامات الرقابية من المركزي، والتدقيق في ملف الشكاوى الواردة من العملاء وكيفية التعامل معها.

وأضافت أن ضمن العمليات التي تستفسر عنها فرق التفتيش كانت تتعلق بمدى التزام المصارف بملف الفواتير من العملاء مقابل التسهيلات الاستهلاكية المطلوبة، ومراجعة ملف التكررات الائتمانية لكبار العملاء.

وأوضحت المصادر أن الفرق التفتيشية هي التي تخرج بالملاحظات والمخالفات، التي تذكرها البنوك في الجمعيات العمومية، من تنبيهات أو جزاءات مالية أو مخالفات لتعليمات البنك المركزي الخاصة بشأن النقد وتنظيم المهنة المصرفية.



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

عبر النظام المصرفي والمالي في الكويت.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتحاد مصارف الكويت طلب من البنوك في يونيو الماضي بناء على تعليمات المركزي الكويتي تحذير عملائها من استخدام ما يعرف بالعملة الافتراضية (بيتكوين)، بعد أن لاحظ أن هذه العملة بدأت تنتشر في الكويت بشكل يرفع معدلات

المالية»، وهذا خير مؤشر يفسر سعي بنك الكويت المركزي إلى التحذير من عواقب التداول بأدوات مالية غير واضحة بمعايير تداولها وقيمتها.

ونكرت المصادر أن سياسات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتداول العملات لا تسمح بأي فقرة، يمكن أن تؤثر على حركة السيولة وخرجها ودخولها

سياسات «المركزي»

لا تسمح بفقرة

في تداول العملات



بالبنوك الكويتية

وجه بنك الكويت المركزي استفسارين إلى البنوك الكويتية بشأن تداول العملة الإلكترونية «البيتكوين» من خلال عملاء البنوك، محذراً من العواقب السلبية من تداولها، ومؤكداً على أن هذا النوع من العملات الافتراضية لا يعد عملة معتمدة داخل الكويت واستفسارات المركزي من البنوك كانت كالتالي:

هل لديكم عملاء قاموا بعمليات مصرفية لها علاقة بالبيتكوين؟

● إذا كان هناك عملاء لهم علاقة بالبيتكوين فعلى البنك إرسال قائمة باسمائهم.

وقالت مصادر رقابية لـ «الأنباء» إن العملة الافتراضية التي يجري تداولها عبر الشبكة العنكبوتية، تكتسب خطورتها من كونها خارج المظلة الرقابية داخل الكويت، مبيّناً أن مصدر القلق الأول من هذه العملة يتمثل في استخدامها في عمليات غير مشروعة، مثل تسهيل عمليات تحويل الأموال للإرهابيين، أو تسهيل عمليات غسل الأموال ونقلها بين الدول تحت ذريعة الاستثمار حيث لم يلق هذا النوع من الأدوات غير المشروعة رواجاً أو قبولاً رسمياً لدى الجهات الرقابية بالدول الخليجية والعربية.

وأضافت المصادر أن استفسار «المركزي» للبنوك بشأن تداول العملة الافتراضية يأتي من ناحية حرصه على سلامة القطاع المصرفي والتأكد من خلوه من أي عمليات غير مشروعة قد تسبب قلقاً لدى القطاع.

صرامة الرقابة المصرفية

وأكدت المصادر على جودة معايير الضبط المالي في البنوك الكويتية، مبيّناً أن وكالات التصنيف العالمية تضع الكويت، في المراكز الأولى عالمياً من حيث «صرامة معايير الرقابة

كرمّ الرعاية والمشاركين في الدورة السابعة لمعرض الصناعات والبناء

الصباح: الكويت مقبلة على مشاريع تنموية كبيرة

خلال الـ 10 سنوات المقبلة



عادل الصبيح

مكرماً داليا وفائي خلال معرض الصناعات والبناء

يوسف لزام

قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، عادل الصبيح، إن الكويت وعلى امتداد 10 سنوات المقبلة على مشاريع تنموية كثيرة وكبيرة، خصوصاً في مجال البناء والإنشاء، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن قطاع صناعة البناء مازال يعاني من تعقيدات كثيرة تتعلق بتأخر منح التراخيص، وكثرة الإجراءات، وعدم توفر الحماية الجزئية من التنافس غير الشريف.

وأكد الصبيح على هامش الحفل الذي أقيم أول من أمس، لتكريم للرعاة والمشاركين في الدورة السابعة من معرض الصناعات والبناء، والذي امتد من 11 حتى 14 ديسمبر الجاري، أنه لا بد أن الدولة أن توفر للمصانع المحلية هامشاً من التشجيع وتسهيل التراخيص، إلى جانب توفير الأراضي للمستثمرين الوطنيين، بالإضافة إلى ضبط الجودة، والذي يحمي هذا القطاع من الإغراق، ويحفظه على مدى سنوات ممتدة.

ودعا الصبيح الحكومة إلى إبرام عقود مستقبلية مع مصانع مواد البناء الوطنية لإعطائهم مؤشرات استقراراً وطمأنينة على المدى البعيد، وتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لاستيعاب عدد المشاريع الكبيرة التي تنفذها الدولة، وتجنيبهم الخسائر في حال تعثر بعض المشاريع أو توقفها.

ونذكر أن معرض الصناعات والبناء بدورته السابعة، والذي أقيم بمشاركة أكثر من 70 جهة متخصصة في قطاع البناء والتشييد من القطاعين



هشام الرئيس

تتميز الأبنية بواجهات من الفرانيت الأخضر والزجاج الأخضر أيضاً. ويتألف هيكل الأبنية من إطار فولاذي محيط مع طبقات أسمنت مسلح خفيف فوق أرضيات حديدية موجة. وأول ما يشاهده الزائرون إلى هذه الأبنية هو تلك الردهة ذات الطوابق الخمسة الرائعة والمبينة من الفولاذ والزجاج. وبفضل هذا الموقع المميز في السوق، فإن هذه العقارات تمتلك قاعدة دائمة من المستأجرين.

ويقدم هذا الاستثمار لمجموعة جي إف إتش ومستثمرها فرصة للوقوف على التحركات الإيجابية في سوق العقار الأمريكي، وبالخصوص، التوجه المتصاعد نحو مكاتب الضواحي التي تقدم مساحات أكبر وفق مخططات حديثة ومرافق قريبة.

وعبر الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية هشام الرئيس عن سعادته بالإعلان عن استثمار رئيسي آخر في سوق العقار الأمريكي ضمن محفظتنا المتنامية وسجلنا الناجح في هذا السوق.

ونحن سعداء بشكل خاص لقيامنا بهذا الاستثمار بالشراكة مع شريك عالمي، وهو ما سيضمن مضاعفة العوائد وعوائد الخارج من هذا الاستثمار. سوق المكاتب في القطاع العقاري في الولايات المتحدة يقدم لنا تنوعاً إضافياً وانتشاراً للمجموعة ومستثمرها. هذه الصفقة هي استثمار لاستراتيجيتنا في الاستحواذ وتقديم فرص مميزة وذات عوائد مرتفعة لمستثمرينا..»

«بلومبيرغ إيكونوميكس»: 4 عوامل رئيسية ستشتمل عليها السعودية تعلن موازنتها الجديدة اليوم

هي عائدات النفط، والإعلانات عن دعم الوقود. ● التآخير على نمو الناتج المحلي الإجمالي: المتغيرات الرئيسية هي تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، والإنفاق، والإيرادات غير النفطية.

وعلق داود على إعلان الميزانية المقبلة، قائلاً: «كان اتجاه السياسة المالية السعودية في السنوات الأخيرة معروفاً، وهو الالتزام بالتشفي. وكان السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هو حجم التخفيضات في الإنفاق أو توقيت الضرائب الجديدة.

ولكن بالنسبة لعام 2018، فإن الموقف المتوقع لسياسة الحكومة ليس واضحاً بعد وستكتشف مع إعلان الميزانية إذا ما كان التشفي سيفسح المجال أخيراً للتحفيز..»

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية (جي إف إتش) في بيان صحافي أمس عن نجاح عملية الاستحواذ على استثمار جديد في الولايات المتحدة والذي يضم عقارات مكاتب في ضواحي شيكاغو، وذلك في صفقة بلغت قيمتها حوالي 150 مليون دولار.

وأضاف البيان أن توقيع الصفقة تم بالشراكة مع شركة CrestLight Capital بالـLincoln Property، حيث تعتبر إدارة العقارات في واحدة من أكبر شركات إدارة العقارات في الولايات المتحدة إذ تقوم بإدارة 356 مليون قدم مربعة، كما تعتبر ثاني أكبر مدير للأصول العقارية بالولايات المتحدة وتدير أصولاً بقيمة 30 مليار دولار.

وبالإضافة إلى عملها كمدير للأصول والعقارات، فإن شركة Lincoln property والشركة Creslight Capital شاركت في الاستثمار مع مجموعة جي إف إتش مع الحفاظ على المصالح المشتركة بين الطرفين.

وتعتبر العقارات المستحوذ عليها من الدرجة الأولى بين عقارات الضواحي في سوق شيكاغو، وهي تتألف من عقارين متوسطي الارتفاع مع طابقين لمواقف السيارات على مساحة 25 فدناً.

وتم بناء العقارات وفقاً لأعلى المعايير المؤسسية وتم تجهيزها ببناد صحي كامل والخدمات ومسبح ومرافق لعقد المؤتمرات ومطاعم بالإضافة لمركز لرعاية الأطفال أثناء النهار. وبالإضافة إلى الموقع والإطلالة المميزة وسهولة الوصول إلى المرافق المجاورة،

تعتزم السعودية الإعلان عن موازنتها الجديدة اليوم، وفي هذا السياق أصدرت «بلومبيرغ إيكونوميكس» حول العوامل الرئيسية التي يجب الإطلاع عليها بالموازنة الجديدة، حيث يقول كبير الخبراء الاقتصاديين في الشرق الأوسط في بلومبيرغ إيكونوميكس زياد داود، أن الموازنة الجديدة ستشمل 4 عوامل رئيسية، هي:

● التقدم في تعديل أوضاع الضبط المالي: المتغيرات الرئيسية هو العجز في الميزانية، والإنفاق، والإيرادات غير النفطية. ● الأحماد النسبية لتدابير التشفي والتحفي: المتغيرات الرئيسية في زيادة الإنفاق، والإيرادات غير النفطية، والإعلان عن دعم الوقود. ● افتراض سعر للنفط: المتغيرات الرئيسية

الفقة الكبيرة التي توليها الجهات الحكومية كافة وشركات القطاع الخاص ذات العلاقة لهذا التجمع الوطني السنوي الكبير والمهم ونجاح ورش العمل التي شرحت للمواطنين كيفية طرق البناء للعديد من مراحل البناء. وفي ختام الحفل، قام تم تكريم الجهات والشركات الراعية والمشاركة وتسليمهم الدروع التذكارية تقديراً لجهودهم ودعمهم في نجاح المعرض.

الرعايات البلاينية

تم خلال الحفل تكريم الرعاية البلاينيين للمعرض، وهم شركة الصناعات الوطنية، وبيت التمويل الكويتي، والشركة المتحدة للصناعات الحديد، وأسبكو للصناعات، ومجموعة وليد الجابر، ومطابخ الفارسي، ومجموعة الدوسري، وبرافو هومز للمقاولات العامة للمباني.

الرعايات الذهبية

وبعد ذلك، تم تكريم الشركات صاحبة الرعاية الذهبية للمعرض، وهي «أحمد إبراهيم الصراف للاثارة والمقاولات»، و«أحمد إبراهيم الصراف لاثارة والمقاولات»، وشركة كويات أرك للمطابخ، وشركة مركز الديكور، والرفاعي للزجاج، وشركة الكفنان الكويتية للتجارة العامة والمقاولات، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، و«جي كي سمنت ووركس»، و«توب دور»، و«بنسل ديزاين»، وشركة عربي، و«دار ماس للاستشارات الهندسية»، ومجموعة نعمة المتحدة للتجارة العامة والنقل، و«فاكا لمقاولات التكيف» و«FAK Group».